القوات المسلحة العراقية والنفقة الزوجية!

غلق النوادي وتهديمها مصادرة لوظيفة الجيش (تصوير محمود رؤوف)

□يحيى الكبيسي

تحت عناوين واضحة: (جمهورية العراق، دولة رئيس الوزراء، مكتب القائد العام للقوات المسلحة، الناطق الرسمي) لا تترك ولو خرم إبرة للشك في مصدر البيان، نقرأ: "إن إجراءات غلق النوادي الاجتماعية والمطاعم الليلية في بغداد خلال الأيام الماضية جاءت استنادا لأوامر قضائية واستجابة لشكاوى المواطنين المتضررين من تواجد الحانات والمطاعم والنوادي الليلية غير المرخصة في مناطق سكناهم بما يتنافى مع التقاليد والأخلاق والقيم الاجتماعية السائدة"، وأن " الأجهزة الأمنية المسؤولة عن تطبيق القانون وحماية الأمن نفذت الأوامر الصادرة من القضاء بمهنية وانضباط عالي"، لينتهي البيان الصحفي إلى أن "المراجع العسكرية العليا تتابع باهتمام وتتقصى الحقيقة حول ما أثير في الإعلام عن حدوث تجاوزات خلال عملية الغلق وتؤكد أن ما روج من صور وأفلام وتقارير مضللة عن الموضوع هي جزء من حملة مغرضة ومريبة تستهدف سمعة المؤسسة الأمنية التي ستحاسب بشدة من تثبت إدانته في هذا الأمر ،مؤكدة أن من يسيء إلى المواطن لا يمثل قيم وتقاليد المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية التي تعتز بواجبها في خدمة وحماية المواطن والدفاع عن الوطن، وعلى أصحاب المحال المشمولة بالغلق مراجعة هيئة السياحة لاستصدار إجازات ممارسة المهنة وفقا للقانون".

عندما يتم الربط بين "الأجهزة الأمنية"، و"المراجع العسكرية العليا" و"المؤسسة الأمنية" و"المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية" بمهمة تتعلق بغلق "نواد اجتماعية ومطاعم ليلية" في بيان صادر عن مكتب القائد العام للقوات المسلحة فإن الأمر يحتاج إلى وقفة جدية تتعلق بمسائل ثلاثة: الأولى، مهام القوات المسلحة وصلاحياتها. والثانية، العلاقة بين الأجهزة العسكرية والأمنية. والثالثة، الصلاحيات القانونية المتعلقة بهذه الإجراءات.

حدد الدستور العراقي في المادة ١١٠/ثانيا المهمة الرئيسية للقوات المسلحة بأنها "تأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه". وقرر الدستور في المادة ٩ أن لا تكون هذه "القوات العسكرية والقوات الأمنية" أداة لقمع الشعب العراقي. ولم نجد لدى مراجعتنا القوانين النافذة أي حديث عن دور آخر للقوات المسلحة خلا ما جاء في قانون الدفاع عن السلامة الوطنية الذي أصدرته الحكومة العراقية المؤقتة وبالاستناد إلى قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في ٢٠٠٤/٧/٦ . والذي أعطى في المادة ٦ منه رئيس الوزراء صلاحية استخدام القوات المسلحة في مهام أخرى، فقد نصت المادة على أن "ترتبط القوات المسلحة وقوات الطوارئ والقوات الخاصة والدفاع المدني وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية والاستخباراتية والمخابراتية في المنطقة محل الطوارئ برئيس الوزراء مباشرة خلال فترة إعلان حالة الطوارئ، وله التنسيق مع مسؤولي هذه القوات والأجهزة وتكليفها بأية مهام تتناسب مع طبيعتها واختصاصها وحاجة الظرف الطارئ لها". وهذا الأمر يتيح لرئيس مجلس الوزراء حسب المادة ٣/سادسا: "فرض قيود على المحال العامة والتجارية والنوادي والجمعيات والنقابات والشركات والمؤسسات والدوائر ، بحيث تحدد مواعيد فتحها وغلقها ومراقبة أعمالها ووضع الحراسة عليها بعد استحصال قرار قضائي ، وحلها أو إيقافها موقتا إذا ثبتت صلتها بالجرائم المذكورة في الفقرة أولاً من المادة ٧" (والجرائم الواردة في هذه المادة هي: القتل والتسليب والاغتصاب والخطف والتخريب أو التفجير أو إحراق أو إتلاف الأموال العامة والخاصة وحيازة الأسلحة الحربية وعتادها أو صنعها أو نقلها أو تهريبها أو المتاجرة بها).

يتبين مما تقدم أن لا صلاحية للقوات المسلحة العراقية بالتدخل بشأن مدني ما دامت حالة الطوارئ غير معلنة، وهذا يعني ضمنا أن القوات المسلحة العراقية قد تجاوزت صلاحياتها الدستورية والقانونية عندما أقدمت على التدخل في هذا الأمر.

يشير نص البيان الصادر عن مكتب القائد العام للقوات المسلحة أن "المهمة" تمت استنادا إلى "أوامر قضائية"، ولكن مجلس القضاء الأعلى أعلن صراحة يوم السبت ٢٠١٢/٩/٨ عن "عدم علمه" بهكذا أمر بإصدار أمر قضائي يتم من خلاله إغلاق النوادي الاجتماعية والثقافية في بغداد، وهذه بالطبع ليست المرة الأولى التي نكون فيها أمام إعلان صادر عن جهة عليا بوجود أوامر قضائية ونفي مجلس القضاء الأعلى هذا الأمر (أعلن السيد نوري المالكي يوم ٢٠١١/١٢/٢١ أن إظهاره لاعترافات حماية الهاشمي تمت بإذن قضائي ونفى مجلس القضاء الأعلى يوم ٢٠١٢/١/٣١ وجود هكذا إذن كليا!)، ولكن المهم هنا ليس وجود هكذا أمر من عدمه، وإنما المهم علاقة مكتب القائد العام للقوات المسلحة بتنفيذ أوامر قضائية ،وهل نحن أمام مهام جديدة للقوات المسلحة العراقية تجعلها تقوم بتنفيذ أوامر قضائية خاصة بالنفقة الزوجية على سبيل المثال؟

في المسألة الثانية يجمع البيان الصحفي عن مكتب القائد العام للقوات المسلحة بين: المراجع العسكرية العليا والمؤسسة العسكرية من جهة، والمؤسسة الأمنية من جهة ثانية في سياق واحد، من دون أن نعرف ما علاقة مكتب القائد العام للقوات المسلحة بالأجهزة الأمنية؟ فالمادة ٧٨ من الدستور العراقي تتحدث عن رئيس مجلس الوزراء بوصفه "القائد العام للقوات المسلحة"، فكيف "توسعت" هذه الصلاحية لتشمل المؤسسة الأمنية بالكامل (كانت مغاوير الشرطة الاتحادية جزءا من الحملة)؟ وإذا ما دفع البعض بأن السيد المالكي يتولى منصب وزير الداخلية بالوكالة فهذا لا يعني مطلقا أن بإمكانه أن يضمّن مكتب القائد العام للقوات المسلحة مسؤولية قيادة القوات الأمنية! فنحن هنا أمام تداخل خطر في الصلاحيات، وتداخل خطر في عمل المؤسسات لا يقره الدستور أو القانون. إن هذا التداخل في الاختصاصات والصلاحيات الذي يجعل "السلطة الأحادية على المؤسسات" لا "دولة المؤسسات" مع كل ما ينتج عن ذلك من فوضى إنما يعيد إنتاج ما شهده العراق من ممارسات على مدى تاريخ دولته الحديثة ويجعل الحديث عن "دولة ديمقراطية" مجرد خرافة.

المسألة الثالثة، يريدنا البعض أن نصدق أن قرار إغلاق النوادي الاجتماعية والمطاعم كان مجرد تطبيق لقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤، وللتعليمات التي أصدرها وزير الداخلية حينها بالرقم ٤ لسنة ١٩٩٤، وبأنه ما أن تحصل المحال المغلقة على الإجازات الرسمية سيصار إلى إعادة فتحها من جديد. ولكن الجهة المنوط بها إصدار هكذا إجازات، وهي هيئة السياحة التي منحها قانونها ذو الرقم ١٤ لسنة ١٩٩٦ السلطة الحصرية في موضوع منح اجازة بيع المشروبات الكحولية تقول بصراحة تحسد عليها أنها قررت رفض جميع طلبات الحصول على اجازات جديدة، وعدم تجديد أية إجازة قديمة. وهكذا تحول الأمر إلى أحجية المفتاح والمتاهة (المفتاح عند الحداد، والحداد يريده فلوس، والفلوس عند العروس، والعروس بالحمام، والحمام يريده قنديل، والقنديل واكع بالبير) على رأي الرائع يوسف العاني في مسرحيته الشهيرة! ولكن التدقيق في القوانين ذات الصلة يكشف عن أن صلاحيات هيئة السياحة التي يشير إليها البيان تتعلق حصرا بـ "المرافق السياحية" الموصوفة في المادة ٩/ثامنا، وهي "منح إجازة تأسيس المرافق السياحية كالمطاعم والفنادق والشقق والدور السياحية ومكاتب ووكالات السفر والسياحة ومكاتب تأجير السيارات للسياح والأجانب، ومحال بيع التحف والمنتجات التراثية داخل المرافق السياحية، ومحال اللهو والمقاهي السياحية وتجديدها وفق التعليمات الخاصة بذلك". وكما هو واضح فإن النقابات المهنية والاتحادات والجمعيات المؤسسة بموجب قوانين خاصة، وكذلك الجمعيات الاجتماعية غير مشمولة بولاية هيئة السياحة، فمن أين سيستحصلون على هذه الإجازات، لاسيما أن قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ الذي ألغى قانون الجمعيات رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ قد أغفل الإشارة إلى الجمعيات الاجتماعية تماما.

وبالعودة إلى هذه القوانين ذات الصلة، نكتشف أنها جميعا تضمنت الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع المخالفات التي ترتكبها هذه المرافق، وهي جميعها لا تشتمل على تدخل مكتب القائد العام للقوات المسلحة بالطبع! فالمادتان ١٨ و ١٩ من التعليمات الخاصة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ والصادرة في ١٩٩٤/٨/٨ المتعلقة بـ (المشروبات الكحولية) حددت بوضوح الجهة المسؤولة عن تطبيق التعليمات وطبيعة العقوبات في ما يتعلق بتناول المشروبات في "النوادي الاجتماعية ونوادي الجمعيات والنقابات والاتحادات".

قلنا في مقال سابق، بعد قرار مجلس محافظة بغداد بغلق هذه الأماكن في كانون الأول ٢٠١٠، أنه لا يمكن حصر الموضوع في الإطار القانوني فقط، على الرغم من سهولة تفنيد الأسس القانونية التي استند اليها في ذلك. لأننا في الحقيقة أمام ارادة منهجية لأناس لفرض ايديولوجيتهم على الجميع وفرض تأويلاتها واستخداماتها ايضا للقانون من خلال السلطة، ثم الحشد لمثل هذه الانتهاكات الجسيمة للحريات المدنية. وأن الأمر لم يكن يوما قضية خمر، كما أنه لم يكن قضية سيرك في البصرة، ولا قضية موسيقى وغناء في بابل، بل كان دائما محاولة منهجية لفرض رؤى وايديولوجية جماعة محددة على حساب البقية، والتعامل من ثم مع مطلقات تحدد الصحيح من الخطأ، والرشد من الضلال تبعا لما تحدده هذه الجهات. وقلنا أيضا إن المقدمات كان لا بد أن تنتهي إلى ما انتهينا إليه، وإن حديث البعض عن سيرورة الديمقراطية في العراق لم يكن سوى حديث خرافة.

قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

إعـــــــــدام!

أمس وضع الإرهابيون العراقَ كله في حفرة نار، فالمحافظات الجنوبية "الآمنة نسبياً" أصابتها تفجيرات موجعة قال الرسميون عنها انها من عمل تنظيم القاعدة الذي يعرف الجميع انه لا ينشط هناك وليس له "حواضن" كما يقول الرسميون أيضاً.

وأمس أيضاً صدر حكم الإعدام بحقّ نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، ها هو المتهم بقتل عراقيين أصبح مجرماً بعد أن أدين. ولا أحد من المنصفين يشكّ في استحقاقه هذه الإدانة.

من كان يؤمن أن حكم الإعدام وسيلة لردع آخرين "وأنا لا أؤمن بذلك" فإنه لا بدّ أن يرى في الهاشميّ مستحقاً للحكم الذي أوقعته المحكمة عليه، مهزلة الهاشمي لا يمكن أن تحدث إلا في العراق: نائب رئيس جمهورية يستغل نفوذه ومقدرات الدولة لينشئ ميليشيا قتل على أساس طائفيّ.

تزامن الحدثين يغرينا بالربط بينهما، لن يكون شافياً لصدور أهالي الضحايا ونفوسهم أن مجرماً كبيراً صدر بحقه حكم إعدام، القتل مقابل القتل لا يشفي، كما يظنّ البشر منذ القديم، وكما صاغوه في حكمة "العين بالعين" التي قال عنها حكيم متأخر. وهو على حقّ. أنها تجعل العالم أعمى. هذا سبب وجيه يجعلنا لا نثق بحكم الإعدام.

لكنّ الإدانة في حد ذاتها، إدانة الهاشمي وثبوت التهم بحقه، مكسب كبير لنا ولذوي ضحاياه، مع ان كثيرين يظنون ان قرار المحكمة سيؤجج الوضع أكثر، لا بل ان آخرين قالوا ان التهاب العراق أمس كان استباقاً من قبل إرهابيين لإدانة الهاشمي المتوقعة.

ما يؤلم حقاً معرفتنا جميعاً ان الهاشمي ليس بدعاً من ساسة العراق، هو نتاج عملية سياسية تافهة، والساسة الذين احتفلوا أمس بانتصارهم عليه، هم انفسهم من كانوا شركاءه، وهم ذاتهم من أخفوا ملفات جرمه ثلاث سنوات كاملة، ولم يكشفوها إلا بعد أن صار كشفها نافعاً لهم.

الهاشمي نتاج مرحلة سياسية غبراء ظلّ وما زال يمارس الساسة العراقيون فيها جرمهم بتلقائية وسلاسة ودون وجل من أن يساءلهم أحد "استوقفني تصريح اليوم لأحد النواب قال فيه ان النائب المقصر لن يحاسبه إلا الله".

وجهُ الهاشمي لا يختلف كثيراً عن وجوه أنصاره وغرمائه من الساسة، سوى انه أصبح ضعيفاً هارباً بعد قوّة وحصانة، وغرماؤه كما أنصاره لا يزال بعضهم يمارس ذات إجرام الهاشمي وقبح أفعاله ودونيتها لكنْ مع حصانة كونكريتية مصفحة مدعومة بمال وفير وشعبية أوفر مستقاة من كونهم ممثلي طائفة ما، ومخوّفي جمهورهم من خطر طائفة أخرى.

لا أحد من العراقيين سيذرف الدموع على المدان الهاربِ المنقول بالطائرات من دولة لأخرى يجيّش الناس طائفياً، لا أحد سيحزن لأننا ندرك يقيناً أن من يؤمن بحكم الإعدام "مرة أخرى أنا لا أؤمن به" يرى ان سياسيين كثراً في السلطتين التشريعية والتنفيذية يستحقون أن يقفوا في قفص الاتهام وأن يصدر بحقهم حكم كالحكم الذي استحقه بجدارة نائب رئيس جمهورية العراق، الجمهورية التي تنفرد عن سواها من الدول باحتوائها على أكبر عدد من الساسة المجرمين ممن يكون الخلاص منهم. بهربهم أو بقتلهم إذا لزم الأمر. رحمة بالعراق ومستقبل أبنائه.

هل يحاسب جاسب؟

في القاعة المركزية لوزارة الصحة العراقية،تم جمع أطباء التدرج والممارسين يوم 29/8/2012 من أجل توزيعهم على مقاعد التخصص الطبي.
" اسكتي لج، اكعدي يله، يله اسكتي لاتحجين"..
بهذه الكلمات خاطب السيد "جاسب" الحجامي"، المدير العام لدائرة التخطيط في الوزارة، الطبية "هند"، وعندما اعترضت على هذا الأسلوب في الكلام، أمر عناصر الأمن المسلحين بإخراجها من القاعة وهو يصرخ " اخذوها بره..اسحلوها."
.."انت يمي، آني اعرف وين اشمرج، توزيعج يمي آني"..

□انضال يوسف

دفعوا الدكتورة "هند" خارج القاعة، وأمرهم السيد "جاسب" بمنعها من إجراء أية مكالمة هاتفية أو استعمال الهاتف النقال للتصوير، فصادروا منها "باج الدخول" والتلفون النقال الخاص.
" انتو رجال؟ تقودكم بنية".."
انتو مو مال احترام..ما اسمحلكم تحجون أي شيء"..
وبهذه الكلمات خاطب السيد "جاسب" الأطباء عندما أبدوا تضامنهم مع زميلتهم، وحين أرادوا الخروج من القاعة لمقابلة الوزير، ادخل عليهم رجال الأمن المدججين بالسلاح يأمرونهم بالجلوس.
" أخاف واحد اثنين منكم يعرفله نائباً أو نائبين..آني تره اعرف مية نائب.. وكلهم علاقتي بيهم زينة والحمد لله.."
وبهذه الكلمات أيضا راح السيد "جاسب" يهدد الأطباء ويؤكد سطوته..
هذه الحادثة العجيبة رواها لي صديق مقرب لأحد الأطباء من الذين كانوا متواجدين في القاعة، ولم أتحمس كثيراً للموضوع في حينها، ذلك أنني فضلت للحقيقة أن تأخذ وقتها قبل الفصل في ما جرى، وفي ظني أن ما رواه الصديق يمكن أن يكون شائعة، أو حادثة مبالغ في تصويرها، أو أنها قصة تحمل من المقاصد ما يجعلها أسباب إساءة لمسؤول كبير، تدخل في خانة المناكفات السياسية التي تطفو على الساحة العراقية هذه الأيام.
إلا أن الحادثة التي روت تفاصيلها الرسالة، الشكوى، التي نشرت في صحيفة النهار بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥، قد ألقت أضواء كاشفة على كل ماجرى، حتى تحولت الظنون إلى نوع من اليأس اخترق بقايا أمل يتأرجح في النفس.
أحزنتني طريقة التجاوز على كرامة موظفة، مواطنة، تمثل شريحة متقدمة في المجتمع، وطبيبة يبدو أنها تحترم نفسها وتحترم مهنتها إلى حد المطالبة بحقوقها، في زمن أطبق الصمت على الكثيرين فتركوا حقوقهم تضيع وسط زحام المحسوبيات والفساد الإداري.
وأحزنني أكثر أن بعض الوجوه الصدئة التي تفتقر إلى الأهلية الثقافية والمهنية اغتنمت فرصة تشكيل منظومة الحكومة بمعايير المحاصصة المقيتة، وامتيازات التحزب،فتصدرت واجهة أرقى المؤسسات الحكومية، وكان وجودها في تلك المواقع من الأسباب الرئيسة لشيوع مثل هذه الممارسات،وأوجدت مساحات واسعة للهيمنة والاستبداد تحت حماية الميليشيات المنفلتة.
ثم راحت تلك الوجوه تعبث بقوانين الدولة وضوابط الحكومة، تتصرف حسب أهوائها الخاصة وعلى ضوء تربيتها الثقافية، ولعلها البيئية، متجاوزة على صلاحيات المواقع الوظيفية، وأصول اللياقة الاجتماعية،في التعامل مع الموقع الوظيفي نفسه ومع العاملين .
إن الحادثة لا تمثل مجرد قيام مسؤول قيادي بخرق ضوابط العمل الإدارية والأخلاقية، ومثل هكذا حوادث لا تمثل تصرفا شخصيا يتخطى أصول التعامل الوظيفي فيحسب على الموظف، أنها تعكس نمط الإدارة لمنظومة الحكومة في ظل التسلق غير المشروع للمناصب الحكومية، والتي اقتضت وجود مثل هذه القيادات التي تقود الناس وتتحكم بمصائرهم، ولعلها تتحكم بمصائرهم.
وإذا كانت هذه الحادثة، التي مثلها الكثير، قد وصلت أصداؤها إلى الوزير أو المسؤول عن الوزير، هل سيتم التحقيق في أسبابها ومحاسبة المقصرين فيها؟
أعرف واحداً من المدراء العامين في إحدى دوائر الدولة، من رجال حزب سلطوي، قام بتهديد احد موظفيه بالقول: انه عن طريق اتصال هاتفي بسيط يستطيع إلقاءه في السجن بتهمة أربعة إرهاب!
كيف يتم تصويب النظام، إذا لم يتم التحقيق في مثل هذه التجاوزات؟
لماذا لا يحاسب السيد "جاسب" على سوء تصرفه، وإلى متى يبقى السيد جاسب وأمثاله بدون مساءلة وبدون عقاب.
قد لا يفهم البعض أن تجاوز السيد "جاسب" على الدكتورة وزملائها الأطباء، إنما هو تجاوز على أنظمة الدولة وقوانين الحكومة، بل وعلى الحكومة نفسها، كما انه استخفاف بأبسط حقوق الإنسان، واستغلال الموقع الوظيفي لقمع الناس.
لا أملك ما أقوله للدكتورة "هند" سوى لا تستغربي يا سيدتي، إننا نعيش زمن "جاسب"..
وكثير من مدرائنا العامين إنما هم "جاسب"، وكثير من مؤسساتنا تدار من قبل أشخاص مثل "جاسب"..
إن "جاسب" يعيش في داخل الكثيرين منا، ويفرض شروطه الملتوية على مفاصل حياتنا، ففي حياتنا الكثير من "جاسب"، بل هناك الكثيرون يعششون في داخلهم"جاسب"، وفي ثقافتهم"جاسب"..
إنه زمن "جاسب".. ولابد أن نتعالى على ظواهره.. وأن نسمو فوق وجوهه..
لكنه زمن لن يدوم.. والعبرة في التأريخ القريب..

تخلّف الإدارة وفساد الذمم

ضد الفساد

□يعقوب يوسف

تعاني مؤسسات العراق الرسمية مشكلات إدارية بسبب تخلف نظمها الإدارية ، ومنها أسلوب ترويج المعاملات الرسمية وطريقة التعاطي معها من قبل الوزارات والدوائر ، حيث تتسبب هذه النظم القديمة في إرهاق الإداريين والمواطنين على السواء ، وقد أدت التعقيدات الإدارية إلى انتشار ظاهرة الرشوة والفساد المالي والإداري في وزارات الدولة ودوائرها ، وهو مؤشر خطر يشير إلى تخلف الدولة إداريا ، فعلى افتراض خلو الدولة من هذه الظاهرة فهو دليل قوة الدولة .

في أروقة وزارات الدولة ودوائرها تنتشر طوابير المراجعين الذين يشعرون بالتوتر نتيجة الإجراءات الروتينية التي يمارسها الموظفون ، بعض الموظفين لا يتقيد بأخلاقية مهنته ويتعامل مع المواطنين بقسوة إلى درجة ابتزازهم لكي يدفعوا الرشوة ، وبعضهم يضيع وقت الدوام ويهدره دون أن يلتفت إلى عمله ووظيفته لأنه لا يملك الضمير والحس الإنساني الرفيع ، والبعض الآخر يتعالى على المواطنين المراجعين كأنهم العبيد وهو السيد ، كما أن غياب وضعف الرقابة بعض الأحيان تسبب في استشراء حالة الفساد .

يبدو أن بعض الموظفين الفاسدين يتجاهلون البعد الأخلاقي الإنساني المدني للوظيفة ، فإحدى سمات الوظيفة وركائزها الأساسية تقديم الخدمة وتبادلها مع الآخرين انطلاقا من المسؤولية الوطنية الإنسانية ، فمثلما يقدم المواطنون من غير الموظفين أو الموظفين الخدمة يتحتم على الموظفين تقديم الخدمة لهم بنفس المستوى باعتبار أن المسؤولية مشتركة وتبادلية .

إن وزارات الدولة ودوائرها ليست ملكيات خاصة يتلاعب بمقدراتها البعض حسبما يشاء وأنى شاء ، بل هي مؤسسات عامة ملكيتها الاعتبارية لكل مواطن لذلك لابد أن تعمل على خدمة المواطنين جميعا بنفس المستوى وبنفس الحرص ، لكننا نجد العكس فمؤسسات الدولة أصبحت إقطاعيات يملكها البعض يعيثون فيها فسادا بدءا من هدر المال العام وهدر الوقت والتفريط بالمسؤولية ومنافعها .

إن من أولويات الدولة متابعة ما يجري في كواليسها ومحاسبة العابثين بمقدراتها ومن البديهي أن هذه المسؤولية هي من صلب عمل المخلصين والحريصين على الدولة والمواطن والبلاد ، فالفاسدون لا همّ لهم سوى الحصول على المنافع الخاصة حتى لو اقتضى الأمر العبث بمقدرات دوائر الدولة .

ينبغي أن يتم نشر ثقافة الشعور بالمسؤولية الوظيفية في وزارت الدولة ودوائرها بين جميع الموظفين دون استثناء وتجذير الوعي الوظيفي لكي تكون الدولة ميدانا لخدمة الجميع .